



مراقبة التسيير في المستشفيات: دراسة استكشافية لمدى وجود وتطبيق مراقبة التسيير في المستشفيات العمومية الجزائرية

أ. مصطفى الباхи - جامعة المسيلة

يهدف هذا المقال إلى الوقوف على واقع وجود مراقبة التسيير في المستشفيات العمومية الجزائرية، كما يهتم بالأدوات الموجودة فعلا والتي يستعملها المسيرون لتحديد الأهداف والمهام وآليات متابعة النتائج ومدى تحقق الأهداف. كما يتطرق المقال في الشق النظري إلى مختلف خصائص تقديم خدمات بصفة عام وخدمات العناية الصحية بصفة خاصة وعلاقة ذلك بالصعوبات التي يواجهها تطبيق مراقبة التسيير في المستشفيات. أما الجانب النظري فيحاول استكشاف واستطلاع واقع تطبيق مراقبة التسيير في المؤسسات الإستشفائية.

Résumé:

Le but de cet article est double, le premier est de faire une approche descriptive de l'existence du contrôle de gestion au niveau des établissements publics hospitaliers et les difficultés que posent les activités de prestation de services. L'étude porte sur les outils de contrôle de gestion utilisés par les gestionnaires de ces établissements de santé. Le deuxième but est d'exposer les résultats d'une étude exploratoire sur le degré d'existence du contrôle de gestion et le niveau de son application dans les établissements publics hospitaliers et les établissements de santé de proximité en Algérie.

مقدمة:

تشهد المنظمات العمومية تطورات عميقة و تحولات سريعة في محیطها من حيث طرق أنجاز أنشطتها نتيجة عدة عوامل نذكر منها التسارع الحاصل في التدفقات (بشرية، مالية، تكنولوجية،...) وكذلك، الندرة في الموارد فالوقت أصبح موردا تزداد صعوبة تسييره من يوم إلى آخر، وكذلك أصبح من الواجب على المنظمة أن تقوم بعملية اختيار و مفاضلة من خلال اتخاذ قرارات، في الوقت المناسب، وبالتوافق مع المحيط والبيئة.



المستشفيات العمومية هي واحدة من هذه المنظمات التي لا يمكنها أن تكون معزولة عن هذه التحولات، فأمام الضغوطات المالية والتطور الديمغرافي وارتفاع وعي المواطن الذي أصبح يطالب بخدمات علاجية متنوعة وذات جودة عالية. وقد ضمان الاستجابة لمختلف التحديات وإلى حاجيات المواطنين الحالية والمستقبلية من خدمات العناية الصحية فإنه يتوجب على إدارة المستشفيات اعتماد أساليب وأدوات حديثة وأسس لتسخير جديدة تهدف إلى مساعدة المديرين في إدارة المستشفيات العمومية على تحقيق أهداف الصحة العمومية بالطريقة الأمثل، في هذا الصدد فإن مراقبة التسيير تعتبر حسب رأي العديد من الباحثين من بين أحسن ما يمكن الاستعانة به لهذا الغرض.

أن إدخال مراقبة التسيير إلى المستشفيات من شأنه أن يؤدي إلى عدة تحولات وتطورات على مستوى طرق وأنماط التسيير وذلك من خلال قيادة النشاط، وهيكلة نظام التسيير حتى يتم التركيز على الأهداف، إقناع وإشراك المندوبين في إستراتيجية المستشفى، تبنيه ومرافقته المديرين في اتخاذ قراراتهم لتحسين أداء أنشطتهم في إطار الأداء الكلي. وحتى تتمكن مراقبة التسيير من المساعدة على تحسين إدارة وتسخير المنظمات الخدمية العمومية فأنماطاً مطالبة بالتأقلم والتعدد لتتماشى مع بيئة الخدمات الاستشفائية.

تحتل دراسة التحولات والتغيرات الواجب ادخالها على مراقبة التسيير حتى تكون قادرة على أداء دورها في تسخير المنظمات الخدمية أهمية كبيرة في الدراسات الحديثة، حيث تؤكد كلها على ضرورة إدخال بعض التعديلات والتحويرات على المبادئ والأسس النظرية التي بني عليها النموذج التقليدي لمراقبة التسيير.

حاولنا في هذا المقال أن نستعرض بعض الدراسات التي اهتمت بمراقبة التسيير في المؤسسات الخدمية، كما تناولنا خصائص النشاط الخدمي بصفة عامة وأنشطة العناية الصحية بصفة خاصة محاولين تبيان تأثيرات هذا النوع من الأنشطة على مراقبة التسيير. أما في الدراسة الميدانية فهي عبارة عن دراسة استكشافية لمدى وجود مراقبة التسيير في



المستشفى العمومي والقيام بعملية مسح لمختلف أدوات مراقبة التسيير التي يمكن أن تكون مستعملة في الواقع.

I- إشكالية ومميزات الأنشطة الخدمية:

I.1- مشكلة تحديد أهداف الأنشطة الخدمية والوقف على نتائجها:

I.1.1- تحديد أهداف الأنشطة الخدمية:

تكمّن الإشكالية بالنسبة للأنشطة المتعلقة بتقدیم الخدمة في صعوبة تحديد هدف معین وفريد من وراء القيام بالنشاط الخدمي، حيث يتميز النشاط الخدمي باحتوائه على منطقة غير واضحة المعالم التي تسمح بإمكانية السعي إلى تحقيق عدة أهداف في مرة واحدة. من بين الأمثلة الشائعة في هذه النقطة نجد مثال تحديد أهداف نشاط رئيس البلدية مثلاً، فمن الواضح أنه إلى جانب السعي إلى خدمة البلدية وحسن تسييرها، فإن رئيس البلدية يسعى أيضاً إلى العمل على إعادة انتخابه، وأن هذا المثال يجعلنا نطرح عدة أسئلة من بينها: ما هو الحد الفاصل في أنشطة رئيس البلدية بين الهدف الأول والهدف الثاني؟

أما المثال الثاني فيتمثل في الإجابة التي يمكن أن نحصل عليها من سؤال عمال مؤسسة ما، حول أهداف مديرية الموارد البشرية. أن الإجابات قد تختلف باختلاف المستحوب، سواء تعلق الأمر بالإدارة العامة، أو المديريات الفرعية أو مديرية الموارد البشرية ذاتها.

أن ما يمكن أن يعتري بعض الأنشطة الخدمية من غموض، وغياب الإجماع، وحتى الصراع في بعض الأحيان فيما يتعلق بتحديد الغاية منها، يؤثر وبشكل واضح وكبير على تحديد وضبط أهداف بعض الأنشطة الخدمية. (Löning وآخرون، 2003، ص 181). تطرح مشكلة تحديد الأهداف عدة أسئلة منها ما هي درجة الغموض والتناقض التي يمكن أن

تكتف أهداف الأنشطة الخدمية؟ ما هي التحديات التي يمكن أن تطرحا هذه الازدواجية في الأهداف (بين ما هو معلن وما هو ضماني) بالنسبة إلى مراقبة التسيير؟

I. 1.2 - الوقوف على نتائج الأنشطة الخدمية:

طرح الأنشطة الخدمية إشكالية أخرى، والتمثلة في صعوبة الوقوف على نتائج الخدمة المقدمة. تأتي هذه المشكلة كنتيجة للإشكالية التي سبقتها من شيوخ إمكانية تنوع وتعدد الأهداف في الأنشطة الخدمية. إلى جانب كون الخدمة في الغالب تكون غير ملموسة، مما يعني أن نتائجها لا يمكن قياسها لحظة الاتهاء من تقديمها، هذا يعني أن تقييم النتيجة يتطلب فترة زمنية لا يمكن تحديدها سلفا، كما يسمح طول الفترة التي يمكن أن تستغرقها عملية تقييم نتائج الخدمة بدخول تأثير عوامل أخرى مما يزيد في صعوبة تحديد النتيجة (Ducrocq وآخرون، 2001، ص 91).

أما العامل الآخر فيتمثل في كون أن بعض الأنشطة الخدمية لا توجد لها حدود للخدمة، فمثلاً أنشطة العناية الصحية التي تقدم إلى مريض ما، لا يمكن أن تتوقف عند حد معين، بل هناك دائماً المزيد الذي يمكن فعله وتقديمه (Tabachoury، 2009، ص 30). لذلك يكون عدم تحديد المدف مقصوداً، حتى تكون حدود نهاية الخدمة من حيث إشباع حاجة الربون غير معروفة. هذا الغموض من شأنه أن يخلق نوعاً من التراضي والقبول وكذلك التوافق حول المدف، كما يرى Ducrocq وآخرون (2001، ص 93) "أن ضرورة إرضاء الربون تدفع ب يقدم الخدمة إلى عدم التحديد بدقة للغاية من الخدمة، بحيث تخلق الظروف الملائمة لإيجاد التوافق والتراضي أن هذا القدر من الضبابية، أو الجزء المسكوت عنه في تحديد الأهداف [...] يجعل من عملية قياس الأداء من الصعوبة بمكان".

أن إسقاط خصائص ومميزات الخدمات المذكورة سابقاً، يترك مؤسسات العناية الصحية والتي من أهمها المستشفيات تعانى من نفس الإشكال، فمن جهة ينظر إلى المستشفيات على أنها مؤسسات خدمية أي أنها تنتج خدمات وليس سلعاً، ومن جهة



آخرى تتصرف المستشفيات بالنسبة للمرضى كصناعة تحويلية. حيث تقوم بتحويلهم من حالة صحية معينة عند دخولهم للمستشفى، إلى حالة صحية أخرى عند خروجهم منه (Gauthier وآخرون، 1979، ص 79).

أن المتمعن في أنشطة العناية الصحية في المستشفيات، يجد أن هذه الخدمات تعانى من نفس الإشكالين السابقين. حيث أن طبيعة الأنشطة المشافي يجعل من مفهوم النتيجة، وحتى المنتج أمراً معقداً للغاية، إذ كثيراً ما يتم التساؤل عن المقصود بالمنتج في المستشفى؟ وكيف يمكن قياسه؟ وهل يتعلق الأمر بالمريض، عدد أيام الإقامة بالمستشفى، عدد العمليات، عدد ساعات الفحص؟ (Garrot، 1995، ص 112).

كما أن مفهومي العلاج والشفاء اللذين يميزان منتجات المستشفيات، يلفهما بدورهما الغموض والضبابية، إلى جانب طبيعة مخرجات المستشفيات التي يتم تحديدها اعتماداً على مهام الملقاة على عاتقه، تضفي عليه طابعاً غير عملي بشكل كبير. (Masse، 1994، ص 36).

تبين أهمية المشكلة السابقة الذكر في أنها تمثل أحد أهم الفرضيات و المبادئ التي يبني عليها النموذج التقليدي لمراقبة التسيير. والذي يقتضي أن مراقبة التسيير تقوم على افتراض، أنه يمكن تحديد هدف أي نشاط، وبسهولة تامة، وأنه يمكن قياس نتائج هذا النشاط، وكذلك الأداء دون عناء. وسوف نتطرق إلى هذا العنصر بمزيد من التفصيل عند التحدث عن تعقد أنشطة العناية الصحية.

I - 2- الأنتاج المشترك للخدمة

في الأنشطة الخدمية، كثيراً ما يشتراك مقدم الخدمة والزبون في أنتاجها معاً. وهذا ما يعرف بالإنتاج المشترك للخدمة. تعتبر عملية التعليم مثالاً جيداً على ذلك، وكذلك العلاقات بين المصالح التشغيلية (العملية) والمصالح الوظيفية (مثل مصالح الإعلام الآلي)،



و علاقتها مع مصلحة أخرى مستعملة، ويعملان معا على إيجاد تطبيقات جديدة. (Löning وآخرون، 2003، ص 181).

هناك من المختصين من يرى، أن الإنتاج المشترك للخدمة يمكن اعتباره مثابة فرصة مهمة لتحسين الإنتاجية. وأن العميل أو الزبون يعمل دون أن يتلقى أي مقابل، ولكنه في نفس الوقت، واع بأهمية مشاركته و أنه لا يقدم على ذلك إلا بشرط أن يتم تعويضه (سعر بيع أقل ارتفاعا، خدمة أسرع ... الخ). (Ducrocq وآخرون، 2001، ص 92).

تعد خدمات العناية الصحية من الأنشطة الداخلة تحت هذه الخاصية، إذ أن تقديم الخدمات يتطلب مشاركة المريض في جميع مراحل العملية، وفي كثير من الأحيان، تتوقف أجزاء كبيرة من تقديم الخدمة على تعاون المريض، ومدى استعداده للتحاور مع مقدم الخدمة (طيباً كان أو مريضاً).

إضافة إلى مشاركة المريض بشكل كبير وفعال في تقديم خدمات العناية الصحية، فأها تتطلب أيضا تدخل العديد من المهارات، التي تستدعي العديد من التخصصات والتخصصات الدقيقة، فضلا عن الممرضين، والمعاونين. أن هذا التقسيم الطي للخدمات يحتاج إلى تقسيم على مستوى مراقبة التسيير لتحتوي العملية، وتكون قادرة على تحليل وتسخير الأنشطة العلاجية بشكل يسمح بتحديد مسؤولية كل متدخل من المتدخلين في العملية كل حسب مستوى و مدة.

هناك صعوبة أخرى تتميز بها أنشطة العناية الصحية، وهي عدم غطية العملية العلاجية التي يخضع لها المرض، مما يصعب على مراقبة التسيير من إيجاد مراكز للمسؤولية، التي يجب أن تقسم المؤسسات الاستشفائية على أساسها في عملية تحديد المسؤولية، وتفعيل مبدأ العقاب والثواب. فعند دخول مريض إلى المستشفى، في حالة استعجالية أو بدخول مبرمج، فإنه يتبع مساراً خاصاً تبعاً لعدد من المتغيرات مثل نوع مرضه، درجة



خطورته، عمر المريض، السوابق المرضية، الإجراءات المتوقعة (التحاليل، الأشعة،...) والتعقيدات التي يمكن أن تحدث مستقبلا. (Alvarez, 2000, ص5).

أن التحمل المشترك للمسؤولية، الناتج عن الإنتاج المشترك للخدمة، والتفرد في مسار العلاج لكل مريض، يؤدي إلى صعوبة تحديد وتحميل كل فرد بالجزء الراجع إليه من المسؤولية، وبالتالي صعوبة تقييم مساهمنته في تكون النتيجة (العلاج والشفاء)، وهو عكس ما تقضي به الفرضية الثانية في النموذج التقليدي لمراقبة التسخير، من إمكانية تقسيم المنظمة إلى مراكز مسؤولة، وتحديد أداء كل مركز ، وما مدى مساهمنته في النتيجة الإجمالية.

I . 3 - الطابع التقديرية للخدمة:

يقصد بالطابع التقديرية أو التقريري في الأنشطة الخدمة، تلك الكيفية التي تقيم بها العلاقة بين الوسائل المستعملة والنتائج الحقيقة في إطار القيام بنشاط خدمي معين. حيث يسود عملية التقييم نوع من عدم الوضوح في العلاقة التي تربط بين الوسائل والنتائج. أن عدم الوضوح هذا يختلف من نشاط خدمي إلى آخر، وبالتالي فهو يؤثر بدرجات متفاوتة على تقييم تلك العلاقة، وفي كل الأحوال، يترك للإدارة التقرير، والتقدير لهذا التأثير في العلاقة المذكورة سابقا.

أن ما جعل الغموض يلف العلاقة بين الوسائل والنتائج، وكذا، عدم الوضوح في كيفية تأثيرها في بعضهما البعض، هو ما يميز الأنشطة الخدمية من لا مادية الخدمة(خدمة غير ملموسة) وترامن إنتاج الخدمة واستهلاكها. وسنحاول تبيان تأثير كل من الخصائص على العلاقة بين الوسائل والنتائج.

لأن تقديم الخدمة يكون في الأغلب غير مادي، فهذا يعني أن نتائجها لا يمكن قياسها مباشرة، وفي نفس الوقت الذي تنتهي فيه، كما قدر رأينا سابقا. وكون الخدمة غير ملموسة، يطرح لقدم الخدمة نوعا خاصا من الصعوبات والمشاكل. فمثلا تقييم الأنشطة الخدمية لمستشفى ما، من خلال محاولة تقييم تقديم خدمات العناية الصحية لوطني مدينة



ما مثلا، وذلك بعد ما يقرر القائمون على المستشفى فتح قاعة فحص جديدة مزودة بتجهيزات متقدمة جدا، وكذلك زيادة عدد ساعات الاستقبال في القاعة الجديدة. أن تقسيم نتائج استعمال هذه الموارد لا يمكن أن يتم إلا بعد فترة زمنية معينة. والصعوبة الثانية تتمثل في كون تحسن الحالة الصحية لمؤلاء الموطنين لا تعود بالضرورة إلى هذه الإجراءات والقرارات التي اتخذها المقربون في المستشفى. بعبارة أخرى، فإنه لا يمكن للمسيرين، في هذه الحالة الجزم بأن تحسن الحالة الصحية للمواطنين، يعود سببه إلى ما اتخذوه من قرارات أو استعملوه من موارد. بل أن السبب قد يرجع إلى عوامل أخرى، كتحسين دخول الأفراد، أو ظهور منتج جديد مغذي، أو حتى شيوخ الأمن والاستقرار.

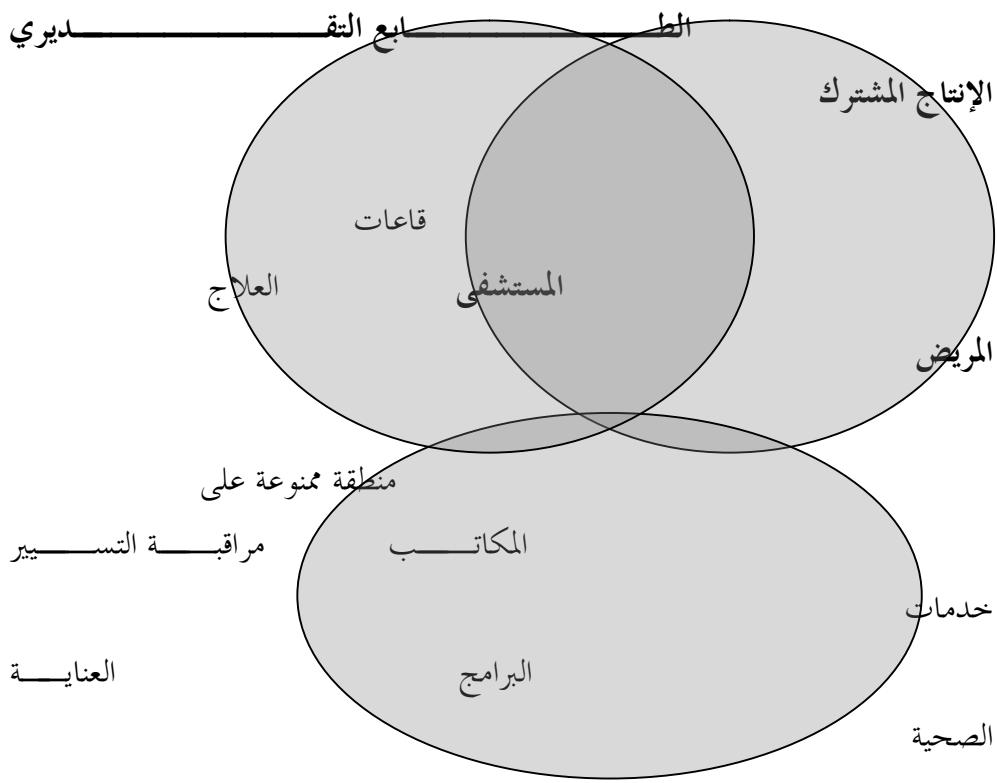
أما الأمر الثاني الذي يزيد من عدم وضوح العلاقة بين استخدام الموارد و تقسيم النتائج المترتبة عنها يعود إلى كون الخدمة في الغالب تستهلك في نفس الوقت الذي تنتفع فيه. مما يجعل من المراقبة البعدية (اللاحقة) عملية لا فائدة من ورائها. وفي كثير من الأحيان ما يفضل المسيرون استعمال المراقبة التي تسمح بالتخاذل قرارات وإجراءات استباقية فيما يخص تقسيم الأداء. (Ducrocq وآخرون، 2001، ص91).

تنعكس هاتين الخاصيتين لتقديم الأنشطة الخدمية على مراقب التسيير، في نقطتين مهمتين وهما:

- تحصيص الموارد بشكل يزيد و يفوق على ما يحتاج إليه نشاط تقديم تلك الخدمة، دون أن يكون هناك ما يبرر هذه الزيادة (وقد يكون على حساب أنشطة خدمية أخرى تكون في أمس الحاجة إليها).
- تحصيص موارد أقل مما يحتاج إليه نشاط تقديم خدمة معينة، و التي قد تكون إستراتيجية في المستقبل. (Löning وآخرون، 2003، ص182).

يمكن توضيح العلاقة بين مشكلة تحديد أهداف الأنشطة الخدمية والوقف على نتائجها، والإنتاج المشترك للخدمة، و الطابع التقديرية للخدمة، من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (1) : تداخل مختلف مصادر الصعوبات.



تحديد الأهداف

المصدر: من إعداد الباحث

يمكن تلخيص مصادر الصعوبات السابقة في الشكل رقم (1)، أين يبين تقاطع الحالات الثلاثة منطقة منوعة نظرياً على مراقبة التسيير، والتي تمثل الأنشطة الخدمية التي لم تحدد لها أهداف، والتي لا يتحكم المسير في نتائجها، ولا يعرف العمل الذي يجب القيام به لبلوغ أهدافه. (Löning وآخرون، 2003، ص182).



٤. التواجه والالتقاء:

يعتبر التقاء مقدم الخدمة وجهاً لوجه مع الزبون أمراً كثيراً الحدوث في الغلب الأنشطة الخدمية، إلى درجة أن هناك من يعرف الأنشطة الخدمية من خلال هذه الميزة. تعرف الخدمات على أنها إجراءات للإنتاج لها نقطة التقاء (تماس) مادية بين الزبون و هذه الإجراءات، تسمى هذه النقطة التوجه أو الالتقاء. (Löning وآخرون، 2003، ص 183). أن كون مقدم الخدمة يكون في أثناء أدائه لعمله وجهاً لوجه مع الزبون، يشكل مصدراً لعدم ثبات وتجانس تقديم الخدمة. وكما هو الأمر في حالة الإنتاج المشترك، فإن عدم التجانس قد يكون سببه أحد الطرفين في عملية التبادل للخدمة، فتغير الخدمة وتذبذبها من عملية لأخرى قد يكون سببه عدم قدرة الزبون على التعبير الجيد والصحيح (الصريح) عن ما يتنتظره من الخدمة، أو قد يكون السبب، سوء فهم من قبل مقدم الخدمة.

اتصاف الخدمات بأنها تتم من خلال التوجه، يعني أن الزبون يكون مشاركاً في النشاط الخدمي بعدة أشكال مختلفة، فهو تارة يكون بمثابة أحد الحوامض (الدعائم) للخدمة، وتارة أخرى يمثل أحد الموارد المستعملة في تقديم الخدمة، أو يتم اعتباره كأحد العمال المؤقتين. وحسب كل من Jouleux و Bancel-Charensol فإن مصادر الاختلاف في تقديم الخدمة يرجع إلى ثلاثة عوامل التالية:

- الحوامض (الدعائم) التي تتم عليها عملية التحويل: قد تكون هذه الحوامض أو الدعائم مادية (التصليحات)، أو غير مادية (الاستشارة، التعليم)، أو إنسانية (الخدمات الصحية، التعليم). وأنه من الممكن العمل على هذه الحوامض بشك متزامن أو بشك متتابع.
- موارد النظام: تتمثل عادة في التجهيزات، المقررات، الأفراد، المعلومات، الطرق المستعملة في إنتاج الخدمات. إلى جانب أن العميل يمكن اعتباره كمورد يتم تحنيده بغض النظر عن إمكانية كونه أحد الدعائم في العملية.



- المهام المنجزة: تضم إلى جانب المهام المنجزة من قبل أفراد المنظمة، تلك التي يمكن للزبون أن يقوم بإنجازها على اعتباره عامل مؤقت في المؤسسة. تسمح هذه الخاصية الأخيرة بالتمييز بين المهام المنجزة بحضور ومشاركة الزبون (front office)، من تلك التي تم بدون حضور الزبون (back office). (Bancel-Charensol et Jouleux, 1998، ص 464-465).

كنتيجة لما سبق فقد استنتج هذان الباحثان، أن هناك عدة أنواع من الأنشطة لتقديم الخدمات، والتي قاما بجمعها في خمسة أنواع من نظم إنتاج الخدمات. التي يمكن تثيلها كالتالي:

جدول رقم (1) أنواع الخدمات و عناصر عدم التجانس

عناصر عدم تجانس الخدمات			أنواع نظم تقديم الخدمة
الهام:	الموارد:	الحوافل (دعائم):	
يؤديها أفراد المؤسسة يؤديها الزبون	تجهيزات؛ مقررات؛ أفراد، معلومات؛	مادية: تصليحات غير مادية: الاستشارة الإنسانية: الصحة	1: نظام إنتاج تقني (خدمات مصالح التصليح، مصالح الهاتف)
لا	لا	نعم / لا	2: نظام إنتاج من خلال العلاقات (العلاج الجسدي، العلاقة)
نعم	نعم / لا	نعم / لا	3: نظام إنتاج تقني و ذو علاقات (الفندقة، الإطعام، العلاج ألاستشفائي، التعليم، نقل المسافرين)
نعم	نعم	نعم / لا	4: نظام إنتاج يعتمد على مهارات الزبون (الغسل الآلي للسيارات، البيع بالراسلة)
نعم	نعم / لا	نعم / لا	5: نظام إنتاج تفاعلي (مكتب دراسات، استشارة في المنظمات)

المصدر: من إعداد الباحث.



يخلق تلاقي الزبون مع مقدم الخدمة على صعد واحد نوعا من الذهول والسطحية والتشتت في عملية تقييم الخدمة، فقد ينصرف الزبون إلى تقييم الخدمة على أساس عناصر أخرى غير تلك الداخلة في أصل الخدمة. (اسطيفان، 1998، ص 6).

أن ما تضيفه هذه الخاصية الرابعة من مميزات على أنشطة تقديم الخدمات كالالتقاء ومشاركة الزبون في حل نظم أنتاج الخدمة كما هو واضح من خلال الحانة الأخيرة من الجدول أعلاه، يجعل من عملية مراقبة التسخير تزداد صعوبة، حيث أن المراقبة الاستباقية أو التنبؤية تكون مطلوبة بشكل كبير في هذه المرحلة بالذات، مثل ما سنوضح ذلك لاحقا.

II- خصوصيات أنشطة العناية الصحية:

II 1. تعقد أنشطة العناية الصحية:

تمتاز خدمات العناية الصحية التي يتلافها المرضى في مؤسسات الصحة بنوع من التعقيد و الصعوبة، خاصة بالنسبة للمسير الذي يريد الإحاطة بالخدمة من جميع جوانبها قصد محاولة تسخيرها. وسرعا ما يكتشف هذا الأخير أن هذه الخدمة هي من اعقد العمليات أو الخدمات، وتأتي صعوبة ذلك عموما من وجود سبين رئيسين هما:

- السبب الأول يتمثل في أن أنشطة تقديم خدمات العناية الصحية، وبالذات الخدمات العلاجية، تتطلب مهارات وكفاءات متعددة والتي بدورها تقتضي تخصصات عديدة، إلى جانب تخصصات أدق. أن هذا التقسيم الطبي للخدمة يتطلب من المسير تقسيماً أدق على المستوى التحليلي، وذلك للوقوف على كل جزئيات العملية من ناحية كمية وكيفية استعمال الموارد والوسائل.

- السبب الثاني لتعقد النشاط العلاجي يعود إلى أن المريض عند دخوله إلى المستشفى بطرقة استعجالية أو حتى من خلال دخول مبرمج، فإن هذا المريض سيتبع مسار خاص يتوقف على عدد معين من المتغيرات، مثل: نوع مرضه، درجة خطورة المرض، عمر



المريض، السوابق المرضية، العلاج المتوقع (التحاليل، الأشعة،...) – كما قد سبق الإشارة إليه عند شرح فكرة الإنتاج المشترك – إضافة إلى التعقيدات في حالته الصحية التي يمكن أن تحصل له مستقبلا. و كنتيجة لذلك فإنه لا توجد إجراءات أو سياقات نمطية لعملية إنتاج العلاج و التي تأخذ في الاعتبار كل الحالات و تنطوي على كل الحوادث، الأمر الذي يجعل المسير يقتصر في التفكير على الاحتمالات المماثلة و المقابلة بدلاله هذه التغيرات ذاتها. مما ينجم عنه فشل كل محاولات إعطاء شكل ثابت ومعين أي معياري لهذه الإجراءات أمرا غير ممكن، وفي أحسن الأحوال تكون عبارة عن عملية تقديرية تمتاز بالتقريبية جدا. (Alvarez, 2000, ص7).

II . 2 - علاقات متداخلة لإطراف ذات انتتماءات مهنية مختلفة:

يظهر على الأفراد العاملين في المستشفيات التباين الواضح بين مختلف الفئات العاملة فيه، حيث تضم المؤسسات الاستشفائية أفراد مهنيين وآخرين غير مهنيين مما يشكل أول بواعث للاضطراب في العلاقات بين الأفراد، زيادة على ذلك فإن كل من الفتتین السابقة الذكر مقسمة بدورها. فالمهنيون مقسمون إلى الأفراد الطبيون (الأطباء المختصون والعامون)، وشبه الطبيون. أما الفوج غير المهني فمقسم إلى أفراد الإدارة والأفراد التقنيون.

ساعد الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاستشفائية العمومية على ظهور شدة الاختلاف في الانتتماء المهني بشكل كبير (Holcman, 2002, ص 791). كما أن هناك من الباحثين من ينظر إلى المستشفى من الناحية التنظيمية على أنها المثال النموذجي للبيروقراطية المهنية، بالمعنى الذي عرفها متنبرغ (Mintzberg, 1992, ص 253). وذلك بالاعتماد على مختلف المعايير التي قدمها Mintzberg والمتمثلة في الأنواع المختلفة للتنظيم.

علما أن مؤسسات الصحة وخصوص المستشفيات ينظر إليها كتشكيلات هجينة مكونة من مختلف التشكيلات وذاك باختلاف وجهات النظر للمنظمة وكذلك على مستوى



الدقة التي تلاحظ بها الوظائف وعليه وأخذنا بخاصة الأنشطة الصحية، وبدمج للثانية الممثلة للتدرج الهرمي الإداري والطبي الذي يعقد من هيكل المستشفى و كنتيجة لذلك فإنه يصبح من الصعوبة بمكان تحديد وبشكل دقيق صورة الهيكل من ضمن تلك المعروفة تقليديا.

هناك سبب آخر يعمق من الهوة الموجودة بين مختلف الفئات المهنية داخل المستشفى وهو ما يعرف بازدواجية السلطة حيث أن المهنيين لا يتم توظيفهم ولا يتم تعينهم ولا حتى تقييمهم من قبل مدير المؤسسة الاستشفائية، في حين أن الأفراد غير المهنيين يقعون تحت مسؤوليته مباشرة. هذا يعني أن هناك خطين للمسؤولية يتعايشان جنبا إلى جنب داخل كل مؤسسة استشفائية. الخط الأول إداري لا يراعي الجانب القدسي للمهنة و يتمثل في غير المهنيين، الخط الثاني كرزماتي ومهني و طبي. عند تلاقي هذين الخطين يكون الأفراد في منطقة التطابق للسلطتين وبالتالي هم واقعون تحت سلطتين مما يزيد من تعقد العلاقة بين العيادي - العلاجي - المهني من جهة، والإداري من جهة أخرى. أي وقوع الأفراد تحت تقابل التنظيم الرسمي و التنظيم غير الرسمي الوظيفي (Holcman, 2002، ص 88).

يودي تعماش هذين الخطين للسلطة إلى جعل تحديد سياقات و إجراءات عملية العناية الصحية (العلاجية) عملية معقدة وبالغة الصعوبة، مما ينعكس على صعوبة تمثيل النشاط العلاجي داخل المستشفى.

II . 3 - صعوبة تمثيل النشاط و انعكاسها على أدوات مراقبة التسيير:

تعبر هذه النقطة من الأهمية بمكان لأنها تتعلق بصعوبة تمثيل العملية الإنتاجية للمستشفيات، حيث أنه لا يمكن للمسير الوقوف على مسار محدد و معروف و عام لكل المرضى. وتزداد أهمية هذه المسالة من خلال انعكاسات ذلك التفرد والتميز بالنسبة لكل مسار و حسب كل مريض على أدوات مراقبة التسيير من محاسبة تحليمية و قياس للأداء ولوحة القيادة.



تتميز عملية العناية الصحية في المستشفى في كون أن لكل مريض مسار خاص به يكاد يكون وحيدا مما يجعل محاولة تنظيم وتوحيد مكونات العملية الإنتاجية في المستشفى امراً صعباً جداً، وكلما نزلنا إلى مستوى أدق في تقسيم وتجزئة النشاط العلاجي كلما زادت درجة التفرد وبالتالي تزيد عملية تحديد مساهمة كل فرد تعقيداً وغموضاً.

أدى هذا التعقيد والغموض في تنظيم الأنشطة الاستشفائية إلى تحولات كبيرة ومهمة على أدوات مراقبة التسيير فقد أوجدت بعض الدول المتقدمة والمهتمة بهذا الموضوع كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا في نهاية 1970 خلايا لتحليل عملية التسيير حيث كان الهدف هو مقارنة كل ما يمكن مقارنته مادياً وذلك من أجل تسهيل قرارات التخطيط أو تحصيص الموارد والموازنات (Coyaud و Cauvin، 1990، ص 112). وكنتيجة لذلك فقد اهتمت المحاسبة التحليلية بتحديد سعر التكلفة لليوم الواحد داخل المستشفى بدلاً من تحديد سعر التكلفة للمريض مثلاً، مما أدى بنظام المحاسبة التحليلية للاستغلال إلى الابتعاد عن طبيعتها وذلك يجعل المسؤولين في المستشفى يحددون سعر التكلفة المتوسطة لبعض التخصصات الكبيرة وليس إلى محاولة معرفة التكلفة الخاصة بأنشطة كل وحدة علاجية (Gauthier و آخرون، 1979، ص 54). بل لقد تأثرت مراقبة التسيير في أحد أهم موضوعاتها، فقد امتد تأثير الغموض والضبابية في تحديد العملية الإنتاجية في المستشفيات إلى إدخال نوع من الصعوبة في تحديد مفهوم الأداء التنظيمي وكيفية تقييمه وقياسه في الخدمات الصحية (الbahy، 2009، ص 6).

يودي عدم إمكانية تحديد مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية في المستشفى، وكذلك ازدواجية خطوط السلطة في تسيير المستشفى إلى عدم إمكانية تطبيق أحد أهم مبادئ مراقبة التسيير وهو مبدأ الثواب والعقاب. حيث أن المدير العام لا يمكنه إطلاقاً أن يكون ذو فعالية ما إذا ما اكتشف وقوع أخطاء على مستوى الأنشطة داخل المستشفى والمتعلقة بأحد معاونيه، لأن المعاونين الرئисيين لا يتم ترسيمهم ولا إقالتهم من مناصبهم



من طرف المدير. لأن المستشفى - كما سبق الإشارة إليه - هو المؤسسة الوحيدة التي يكون المسؤولين عن مختلف أقسام الإنتاج في تحرر شبه تام من سلطة المدير العام (Gauthier و آخرون، 1975، ص 26).

ولكي تتأقلم مراقبة التسيير مع الأنشطة الخدمية وخاصة المتعلقة بالمستشفى بكل ما تتصف به من اختلاف وتتنوع، يجب على هذه الأخيرة أن تبدي مرونة وليونة أكبر، وأن على مستوى الشكل وأن على مستوى المهام والأهداف، وذلك من خلال تأقلم أدواتها.

III- مراقبة التسيير في المؤسسات العمومية الاستشفائية:

III. 1- ملائمة أدوات مراقبة التسيير للعمليات العناية الصحية:

رأينا فيما سبق أن تقديم الخدمات يمكن وصفه بالطابع التقريري في تقديم الخدمة من جهة وفي عملية استهلاكها من جهة أخرى، إلى جانب عدم الإمكانيات من التتحقق من نتائجها، وكل ذلك يتوقف وبشكل قد يزيد أو ينقص على درجة اللامادية الموجودة في الخدمة. ويلعب مقدم الخدمة دوراً مهماً في تقديم الخدمة، خاصة إذا كان شخصاً يجب عليه الالتقاء والتواجد مع الزبون، ويزداد الأمر تعقيداً في حالة الخدمات التي يكون فيها الزبون مشاركاً في الخدمة من حيث تعريف الخدمة وتحديد أهدافه. (Alcouffe و آخرون، 2008، ص 293). كما رأينا أيضاً أن مصادر القيمة بالنسبة للخدمة المقدمة يمكن أن تتميز بالتنوع والاختلاف وذلك حسب خصائص الخدمة ذاتها. حيث أنه في حالة إنتاج الخدمات التي يكون الحامل للتحويل مادي وأين لا يكون للزبون أي تدخل كمورد في عملية إنتاج الخدمة فإن رضا الزبون ينصب وينصرف أساساً على أداء الخدمة من حيث الجودة والآجال.

أما على مستوى أنشطة العناية الصحية داخل المؤسسات الاستشفائية العمومية فأنما تطرح لمراقب التسيير مشاكل خاصة من جانبيين، النوع الأول من المشاكل والعقبات يتعلق



بالمبادئ التي يقوم عليها النموذج التقليدي لمراقبة التسيير ذي الأصول الصناعية، في حين يتعلق الشق الثاني من الصعوبات بالأدوات التي يجب على مراقب التسيير أن يستعملها.

III. 2- صعوبة تأقلم النموذج التقليدي لمراقبة التسيير في تسيير المستشفيات

تعاني فرضيات النموذج التقليدي لمراقبة التسيير المبنية على منطق ومعايير تعبر على البيئة التي أنطلق منها هذا النموذج لمراقبة التسيير، أي المنطق الصناعي وبيئة الأعمال والمعايير المالية والمرودية، تعاني من نوع من عدم التأقلم وفقدان القدرة على التوافق مع خصوصيات المؤسسات الخدمية وخاصة مؤسسات العناية الصحية كالمستشفيات العمومية.

هناك ثلاثة فرضيات تعتبر من أهم الأسس التي بني عليها النموذج التقليدي لمراقبة التسيير والتي تكون مشكلة وعقبة أمام تأقلم مراقبة التسيير مع منظمات تقديم الخدمة كالمستشفيات العمومية مثلا. حيث يرى الباحثون أن على مراقبة التسيير إذا أرادت أن تكون صالحة ومنسجمة مع هذا النوع من المؤسسات فإنه يجب عليها أن تقوم بما يشبه عملية التحويل في هذه الفرضيات محل النقاش (Alcouffe, 2010 b)، ص 78).

III. 2. 1- تقسيم المستشفى إلى مراكز مسؤولية:

يفترض النموذج التقليدي لمراقبة التسيير أنه من أجل التحكم و المراقبة التامة فإنه يمكن تقسيم أو تجزئة المنظمة إلى عدة وحدات منفصلة وواضحة الحدود فيما بينها وهي ما يعرف بأقسام أو مراكز المسؤولية. يستند إمكانية تقسيم المنظمة إلى عدة مراكز للمسؤولية منفصلة ومعزولة عن بعضها البعض إلى افتراضين أساسيين هما: البساطة والثبات.

والمقصود بالبساطة أنه يمكن النظر إلى العمليات وأنشطة المؤسسة في شكلها البسيط دون ترابط مع العمليات الأخرى، مما يسهل تحديد مواردها (أي للعملية) ومدخلاتها وبالتالي مخرجاتها. أما الثبات فالمقصود منه الاستقرار على مستوى العمليات والإجراءات من حيث



المعايير ومن حيث القياس والتقييم. يرى (Lorino، 1997، ص 95) أن افتراض البساطة كأساس لفكرة تقسيم المؤسسة إلى مراكز مسؤولية أدى إلى أن يتم اعتبار الأداء الإجمالي بمثابة مجموع الأداءات المحلية أو الجزئية لكل أقسام أو مراكز المسؤولية.

كما تعمل البساطة والثبات على إيجاد قناعات ترى أن المعيار عندما يتم تحديده فإنه يبقى يستعمل كمرجع وبشكل دائم. و كنتيجة لذلك فإن مراقبة التسيير تتم من خلال مراقبة الموارد. ولأن الأنشطة والعمليات تعتبر ثابتة وحامعة فإن التابع في المورد — المنتجات، أي (المدخلات والخرجات) فإنه يكون من الممكن النظر إليه ومراقبته بشكل مباشر.

لقد بات من الصعب على مراقبة التسيير العمل بنمذجة شاملة وكلية لمجموع المؤسسة وذلك أمام زيادة درجة التعقيد أنشطة المنظمات و عدم ثبات آليات الأداء إلى جانب زيادة التداخل والترابط بين الوظائف كما هو الحال في المستشفيات مثلا، أن هذا الأمر يصعب من تطبيق مبدأ تقسيم المؤسسة إلى مراكز مسؤولية تعمل بشكل منعزل فيما بينها. يحتم هذا الوضع الجديد على مراقبة التسيير اعتماد تصميم معقد للمراقبة وللقيادة باعتبارها أرقى ما ترمي إليه هذه الأخيرة. وذلك من خلال اعتماد و دمج نماذج متعددة الأشكال و الأبعاد و مختلفة المعايير في مراقبة التسيير (Alcouffe, 2008) ص (294).

III. 2. التعاقدية، التعهد (المسؤولية و المحاسبة):

يواجه النموذج التقليدي لمراقبة التسيير ثابي أهم صعوبة في التأقلم مع مؤسسات الخدمات وخاصة المستشفيات العمومية والمتمثلة في فرضية التعاقدية والتي تعود أصولها إلى الثقافة التي نشأت فيها مراقبة التسيير لأول مرة. حيث أنه كان من بين الممارسات السائدة في المؤسسات الصناعية حينها ما كان يعرف التعاقد، أي التسيير من خلال عقد لبلوغ أهداف محددة مما يتربّب عليه المسؤولية والمحاسبة للقائد وكل ذلك في إطار النظرة المالية التي كانت سائدة آنذاك.



ومن مقتضيات الافتراض التعاقدية (التعهد) أن المسير للوحدات له الاستقلالية الالازمة ونوع من التحكم الكافي في سير الأنشطة التي يديرها ويشرف عليها، وما يعرف بالتعامل من خلال نظرية الوكالة، حيث أن الأشخاص المعينين لممارسة الصالحيات المخولة لهم بالاعتماد على الموارد الموضوعة على ذمتهم مطالبون بتقليم حسابات عن كيفية اضطلاعهم بذلك وتحمل المسؤولية في شأن استعمالهم لتلك الموارد. وهكذا، فإنه على المتصرف مثله في ذلك مثل الوكيل إزاء الموكل أن يقوم بتقاديم حسابات عن أدائه لمهنته وإبلاغ المعلومات عن كيفية اضطلاعه بالمسؤوليات الموكلة إليه وهذا من شأنه أن يمكن الجهة التي حولت السلطات وأعطت الصالحيات والوسائل المعدة لتحقيقها من الحصول على المعلومات الضافية الكافية بتمكنها من تقدير مدى إيفاء الطرف المقابل بكافة التزاماته. و هذا هو نظام المسائلة الذي يعرف عادة بكونه واجب تحمل مسؤولية تنفيذ ما تم التعهد به. (خاخ، 2000، ص 9).

إلى جانب أن التسيير أو القيادة التعاقدية من خلال الثنائية (المدارف - الوسائل)، تفترض من جهة أنه بالإمكان وبسهولة أحيانا تحديد أهداف تكون ذات نتائج فردية قابلة للتقييم أي أنه يمكن قياس مدى بلوغها ومقدار تحقيقها. ومن جهة أخرى تفترض وجود علاقة سلبية خطية يمكن قياسها هي أيضا من خلال قياس مابين استهلاك الموارد وبلغ الأهداف. (Alcouffe ، آخرون، 2008 b، ص 41).

بالرجوع إلى خصائص الأنشطة الخدمية وأنشطة العناية الصحية عموما وفي المستشفيات تحديدا، فإن فرضية أو مبدئا التعاقدية لا يجد إمكانية لتطبيقه نظرا إلى طبيعة الأنشطة الخدمية ذاتها حيث أنه كثيرا ما يصعب تحديد أهداف واضحة ومحددة لتلك الأنشطة، هذا إذا لم تكن متضاربة، ناهيك على أن تكون أهداف تخص فردا واحدا يمكنه تحمل المسؤولية على تنفيذها وقيادتها. وهذا راجع إلى الأسباب التي سبق ذكرها من الإنتاج



ية التسيير في المستشفيات: دراسة استكشافية لمدى وجود وتطبيق مراقبة التسيير في المستشفى
أ. مصطفى الباхи العوممية الجزائرية

المشتراك وبالتالي المسؤولية المشتركة إلى جانب طابعها التقريري في تقدير العلاقة بين الوسائل والنتائج مما يصعب عملية جعل الأنشطة الخدمية تخضع إلى النمذجة.

III. 2. 3. التوافق والترابط بين المدى القصير والطويل الأجل:

تقتضي فرضية تفصيل مراقبة التسيير بين المدى القصير الأجل والمدى الطويل الأجل بضمان توافق وتضافر بينهما، وأن كلا من الأجلين يصب ويتوجه نحو نفس الهدف. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إيجاد نوع من التبني لأهداف المنظمة والقبول بها من قبل جميع أفراد التنظيم. و كنتيجة لذلك فإن هذا يعني ضمنياً توافق بين الأهداف التشغيلية اليومية والأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل. فتصبح الأنشطة اليومية مترجمة ومفسرة للأهداف الطويلة الأجل مع ضمان عدم وجود أي تعارض وتناقض بين الأنشطة اليومية والسياسات البعيدة الأجل، التي تهدف المنظمة إلى تحقيقها.

تعتبر محاولة تطبيق هذه الفرضية على الأنشطة الخدمية في المستشفيات العمومية مهمة صعبة، نظراً لما تحتضن به المستشفيات من التباين الواضح في الاتساع المهني لدى أفرادها، إلى جانب تغليب الطابع المهني الطبي على الجانب الإداري وذلك من خلال وجود جماعات عمل (أطباء) تتميز بشخصية مهنية كرزمية و مميزات تقنية تؤدي بها إلى التركز على مهامها الحالية اليومية، وهي مهام في اغلبها تشغيلية عملياتية، دون أن ترتكز على مدى توافقها وترتبطها مع الأهداف الإستراتيجية. علماً أن هذه الأهداف الإستراتيجية هي عادة ما تكون من مهام المجموعة الثانية المقابلة لها مثل الإدارة والوصاية. (Nobre، 1999 a، b)

IV. حتمية تطور مراقبة التسيير في المؤسسات العمومية الاستشفائية:

IV. 1. مراقبة التسيير من خلال التحكم في استهلاك الموارد:

أدى تعدد واختلاف أنشطة العناية الصحية في المستشفيات وعدم وجود حدود لتقدم خدمات العناية للمرضى، من جهة، والتضاؤل المتزايد والمستمر في الإمكانيات



المادية و المالية في مقابل زيادة الطلب على أنشطة العناية الصحية من طرف أفراد المجتمع إلى ادخل طرق جديدة في التسيير كانت في السابق يقتصر استخدامها على مؤسسات القطاع الإنتاجي فقط.

نتيجة لذلك أصبح من الضروري القيام بعملية اختيار و مفاضلة من قبل المسيرين للمستشفى فيما يخص الحصول على الموارد واستهلاكها. تأتي مراقبة التسيير في هذا الإطار لتحديد التقديرات التي تسمح باتخاذ أحسن القرارات و القيام بأفضل الاختيارات (Tabachoury، 2009، ص33). حتى تتمكن مراقبة التسيير من المساعدة في إيجاد التقديرات الصحيحة قامت بإدخال عدة طرق لتوفير المعلومات بشكل كاف حول:

- الوسائل والموارد المستهلكة من طرف كل نشاط. عادة ما تكون هذه المعلومات متوفرة ومتواجدة على مستوى الموازنات أو نظم محاسبة التسيير.
- قياس ما يعرف بالخرجات أو الحق، أي أنتاج المصلحة في شكلها المادي واللحالي والتي يتم قياسها عند باب المصلحة. من خلال عدد أيام التكوين ، عدد التدخلات الطبية، عدد العوامل، والتي تعد كلها قياس للخرجات.
- الأثر، أي معرفة إلى أي حد يمكن للعمل أو الخدمة المقدمة أن تساهم في انحراف المهدف وفي إرضاء الزبون (المريض) (Löning وآخرون، 2003، ص184).

تفيد نظم المعلومات هذه مراقبة التسيير في المستشفيات في بلوغ أحد أهم الأهداف المتمثل ليس فقط في حساب سعر التكلفة، ولو أنه على المستشفى أن يكون على علم بتكلفة الخدمة التي يقدمها، بل أن تحديد سعر التكلفة يجعل المسيرين قادرين على التحكم في تخفيض هذه التكلفة من خلال تنظيم أكثر فعالية والاستغلال الأحسن لوسائل الإنتاج، سعيا إلى الحصول على أكفاء وأحسن نسبة بين الجودة/التكلفة. كما يجب على مراقب التسيير أن يأخذ في الحسبان جميع العناصر التي يمكن أن تدخل في حساب سعر التكلفة



نفس وحدة العمل وهي كثيرة وتحتختلف من مستشفى إلى آخر، ويمكن سرد بعض هذه العوامل كالتالي:

- المنطقه الجغرافية التي يتواجد فيها المستشفى وبالتالي تكلفة اليد العاملة والتکاليف الأخرى؟
- عدد وحدات العمل المنتجة، فكلما باع المستشفى خدماته كلما تمكّن من تعطية تکاليفه الثابتة و بالتالي تحفيض تکلفة وحدة العمل؟
- مستوى الاعتمادية ومستوى الجودة في خدمات العناية الصحية والعلاجية المتبعة؟
- مستوى المديونية الناتج عن العجز المالي وتأثيرات الأعباء المالية؟
- نوعية المرضى الذين يتم معالجتهم حسب صندوق الضمان الاجتماعي وحسب تصنيف المرض؟
- نمط التسيير المتبوع والتقييم الدوري للأداء و لإجراءات العمل. (Tabachoury, 2009، ص33).

لقد حدث فعلاً تطور وتأقلم في مراقبة التسيير في المؤسسات الخدمية بما في ذلك المستشفيات العمومية، وذلك من خلال تطوير أدواتها المختلفة لتتمكن من تقييم الموارد المستهلكة. فهي إلى جانب استخدامها للأدوات المعروفة على مستوى المؤسسات الصناعية كطريقة الأقسام التجانسة، وطريقة التكلفة المعيارية، فإن مراقبة التسيير اعتمدت وتبنت عدة طرق منها طريقة التكلفة على أساس النشاط وكذلك طريقة حساب التكلفة لجموعة متجانسة من المرضى (GHM)، إلى جانب الموازنات الصفرية وغيرها. (Bonafini ، 2005 a, 2005 b)

IV- 2- مراقبة التسيير من خلال الوقوف على الحق:

يتفق الباحثون والمختصون في أن الوقوف على الحق من النتائج للأنشطة في مجال المؤسسات الخدمية يختلف عن تقييم المحقق في المؤسسات الأنたاجية. فبقدر ما يسهل تقييم



النتائج والابحاث في العمليات الإنتاجية وذلك من خلال الوحدات المنتجة، فإن الأمر ينقلب وينعكس إلى صعوبة وتحدي حقيقي من أجل القيام بتقييم مخرجات الأنشطة العناية الصحية، أن التزام المسيرين دوريا بواجب تقديم النتائج الحقيقة يدفعهم إلى تقدير أبحاث أنشطتهم بما يمكّنهم من تقديم المعلومات الضرورية إلى الجهات التي يعود إليها تقويم إعمالهم. كما أن تقدير النتائج يجب ألا يقف عند حد احتساب التكاليف الفعلية لو مجرد وصف للأساليب المتبعة لو بيان الإعمال المنجزة بل يجب أن يتجاوز ذلك ليشمل إعطاء المعلومات الضافية عن الأثر الحاسم والتحسين النوعي الذي أسفّر عنه تطبيق البرنامج أو الشاط (خاخم، 2000، ص 11).

كما أنه يتّبع على مراقي التسيير أن يضعوا آليات وأساليب تمكّنهم من متابعة برامجهم وتقييمها حتى يكونوا قادرين على تقديم المعلومات التي تستحب لمقتضيات تقييم مخرجات نشاط العناية الصحية. أن السبيل في ذلك هو من خلال تقييم جودة الخدمة أنطلاقاً من أربعة مستويات تخص نظم المعلومات التي تستخدمها مراقبة التسيير في التقييم وتحسين جودة الخدمات وهي كالتالي:

- المستوى الأول: قياس الجودة المشاهدة أي تلك الجودة التي تم الحصول عليها وهي التي تيم اخذ رأي الزبون (المريض) بشأنها؟
- المستوى الثاني: قياس جودة الخدمة المقدمة لأنه في حالة تدهور الجودة المتحصل عليها فإنه يمكن معرفة ما إذا كان الأمر يتعلق بمشكلة في تلقي الخدمة، أو أن الأمر يتعلق فعلاً بتدهور في تقديم الخدمة؟
- المستوى الثالث: قياس يخص جودة الإجراءات (العمليات الوسيطية) التي تنتج عنها الخدمة النهائية، حيث يجب التوفّر على معلومات تخص كلّاً من التجهيزات، الأفراد العاملين، إجراءات العمل (خصوصاً احترام الآجال)؛



- المستوى الرابع: قياس المدخلات سواء تعلق الأمر بالزبائن (المرضى)، المعلومات، المواد الأولية، أو خدمات أخرى. (Löning وآخرون، 2003، ص 187).

إلى جانب ذلك فإنه يتم مقارنة رضا الزبون (المريض) ومستوى التكلفة، حيث تظهر هذه المقارنة والتقريب بينهما في ربط مبلغ من الموارد بمستوى معين من الحقق، فمثلاً في المستشفى يمكننا أن نتساءل عن وجود ترابط بين نسبة الرضا العام للمرضى في ما يتعلق بالوجبات والتكليف لهذه الوجبات. هل أن نسبة عدم الرضا تكون أكبر عندما تكون التكلفة أقل؟ (Ducrocq وآخرون، 2001، ص 101). وكثيراً ما تستعمل الاستقصاءات كوسيلة تعكس آراء المرضى وتوقعاتهم وحكمهم على جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم وكذلك للتعرف على مدى إدراكهم للخدمات واتجاهاتهم ومدى مطابقتها لاحتياجاتهم وتوقعاتهم. (جاد الرب، 2007، أ، ب). يمكن قياس جودة الخدمات الطبية والصحية من خلال:

- دراسة وتحديد توقعات العملاء من المرضى والجمهور المتردد والمجتمع المحلي من المنظمة الصحية،
- وضع مواصفات محددة ومعلنة ومدرورة على كل مستوى من مستويات المنظمة الصحية وذلك كأدلة رئيسية لتصميم الخدمات التي تسمى مع توقعات المرضى والمترددin على المستشفى،
- تقييم الأداء الفعلي أولاً بأول للتعرف على مدى مقابلة الخدمة لتطبعات وتوقعات المرضى وجمهور المستشفى.

٧- الدراسة الميدانية:

V. 1- الاستمارة و تصميم الأسئلة:

اشتملت استماراة الأسئلة على أربعة محاور أساسية تتمثل في محاسبة التكليف، الموازنات، لوحة القيادة، مكانة مراقبة التسيير في المستشفيات، اعتمدنا في تصميم



الاستماراة على طرح أسئلة تتوافق مع غرض الدراسة الاستكشافية والمسحية المراد القيام بها، تحدى الإشارة إلى أن نسبة التجاوب مع عملية الاستقصاء قد تباينت بين مختلف فئات العاملين في المستشفيات وقد أمكن ملاحظة ذلك من خلال عدد الاستمارات الموزعة وعدد المسترجع منها والمقبولة، فقد تم توزيع 1200 استماراة، لم يسترجع منها 571 استماراة، المقبول منها في هذا الشق الخاص بمراقبة التسخير من الاستماراة هو 319.

1. العينة وميدان الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مختلف العاملين في المؤسسات العوممية الاستشفائية والمؤسسات الصحة الجوارية في بعض ولايات الوطن كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المناطق والانتماءات المهنية

مؤسسات صحة جوارية			مؤسسات عوممية استشفائية			
إداريون	ممرضون	أطباء	إداريون	ممرضون	أطباء	
-	-	-	6	11	6	ولاية الأغواط
						بلدية الأغواط
9	13	6	7	13	8	ولاية الجلفة
						بلدية الجلفة
5	12	7	14	26	15	ولاية مسيلة
7	6	6	9	23	14	بلدية مسيلة
8	8	6	7	10	6	بلدية بوسعدة
3	4	3	-	-	-	بلدية عين الملح
						بلدية جبل امساعد
-	-	-	6	7	3	ولاية برج بوعريريج
						بلدية برج بوعريريج
-	-	-	7	12	6	ولاية الوادي
						بلدية الوادي
32	43	28	56	102	58	النحو



كما هو مبين في الجدول فقد شملت الدراسة مختلف انتماطات العاملين في المؤسسات الاستشفائية ومؤسسات الصحة الجوارية مثلة في الأطباء والمرضى والإداريين. حيث وجهت لهم أسئلة متعلقة بمراقبة التسيير قصد معرفة درجة وجود آليات مراقبة التسيير في مؤسساتهم وكيفية عمل هذه الآليات.

٧-٣- التحليل و المناقشة:

قمنا باستعمال الأسلوب الوصفي في تحليل المعطيات التي جمعناها وذلك تماشيا مع الغرض من البحث باعتباره دراسة ميدانية استكشافية، حيث كان المدّف الأول هو استكشاف الواقع حول وجود مراقبة التسيير في المستشفيات.

المحور الأول: محاسبة التكاليف:

تعتبر عملية حساب التكاليف أحد أهم أهداف مراقبة التسيير، لذلك قمنا بالتركيز عليه في المحور الأول من هذه الدراسة المسحية حيث تساءلنا على وجود سعر التكلفة، ومن ثم عن المصالح التي يتم فيها حساب التكاليف، وحاولنا في سؤال ثالث معرفة طرق وأساليب المستعملة لهذا الغرض.

أ- حساب سعر التكلفة:

كما هو واضح من السؤال فأنتا قصدنا معرف أنّ كان هناك من يقوم بعملية حساب سعر التكلفة بأي شكل من الأشكال، لذلك كانت صيغة السؤال عامة. من خلال الإجابات نلاحظ أن هناك 59.87 % من أفراد العينة قد أجابوا بـ (لا)، أي انتفاء وجود أي عملية حساب لسعر التكلفة. أما إذا اعتبرنا نسبة من كانت إجابتهم (بدون إجابة)، فإن ذلك يعني أن ما نسبته 95 % لا يعرفون أي شيء بأي شكل من الأشكال عن حساب سعر التكلفة في المستشفيات العمومية سواء الإستشفائية منها والجوارية.



هل تقومون بحساب سعر التكلفة؟					
بدون إجابة		لا		نعم	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 53.13	112	% 59.87	191	% 5	16

غير أن بعض المستشفيات تقوم بما يشبه تجمعاً للتکاليف في جداول تحاکي محاسبة التکاليف كما وضح لنا ذلك بعضهم أثناء المقابلات التي تمت مع مختلف أفراد الإدارة واللاحظ أن الذين يقومون بحساب هذه التکاليف هم من لا علاقة لهم بالموضوع مثل المهندسين في الإعلام الآلي ولعل هذا ما يفسر وجود نسبة 5%.

ب - مستويات تحديد التكلفة:

على أي مستوى يتم تحديد التكلفة؟							
بدون إجابة		مراكز المسؤولية		الوظائف			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
% 94.98	303	% 0	0	% 1.88	6	% 3.13	10

جاءت إجابة أفراد العينة بعبارة (بدون إجابة) بنسبة 94.98%， وهي نسبة تقترب من نسبة 95% المستنيرة في السؤال السابق. من إجابات هذا السؤال والذي قبله فإنه يمكن استنتاج أن عملية حساب سعر التكلفة غير موجودة، إلا من بعض المحاولات.

ج- طرق معالجة التکاليف:

بالرغم من الاستنتاج الجزئي الذي تم التوصل إليه كنتيجة لتحليل السؤالين الأول والثاني، إلا أن تحليل إجابات هذا السؤال خلق نوعاً من الصعوبة من حيث أن 11.28% أجابوا أن طرق معالجة التکاليف هي بواسطة المحاسبة التحليلية، تدل هذه النسبة أن أصحابها رما قصدوا الإجابة المنطقية أكثر من كونها الأسلوب أو الأداة التي يتم استخدامها في المستشفيات العمومية، أما النسبة الثانية 88.72% فتصب في نفس معنى الإجابات السابقة.



ما هي طرق معالجة التكاليف ؟							
بدون إجابة		محاسبة على أساس النشاط		محاسبة التسخير		محاسبة تحليلية	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 88.72	283	% 0	0	% 0	0	% 11.28	36

د- السؤال المفتوح:

لإجابة على هذا السؤال المفتوح قام أفراد العينة بإعطاء عبارات عديدة و مختلفة مثل: العلاج المجاني، المستشفيات العمومية مجانية، العلاج المجاني توفره الدولة، حق العلاج للجميع، حق للمواطن، المستشفيات للفقراء، تسهيل تحليل هذا السؤال فقد تم معالجته وذلك بتصنيف و تبويض الإجابات حول المعنى المشترك والأقرب لها، علما أن الإجابات على هذا السؤال وصلت إلى 281 إجابة فقط.

النسبة	العدد	إذا كانت الإجابة كلها بالنفي برأيك لماذا ؟
% 38.1	107	1- مجانية العلاج، المستشفيات مؤسسات عمومية
% 11.03	31	2- لا فائدة من ذلك ، ليست مهمة
% 31.67	89	3- أمر يخص الوزارة، الوصاية
% 19.2	54	4- بدون إجابة

مثلت العبارات التي تفيد معنى مجانية العلاج وملکية مؤسسات الصحة العمومية إلى الدولة ما نسبته 38.1 %، وهذا قد يشرح فهم ووعي هؤلاء إلى أهمية حساب التكاليف وأنها ربما تتناقض مع مفهوم مجانية العلاج. تأتي النسبة الأخرى لتأيد نفس المعنى لكن من جهة نظر أخرى، حيث يرى ما نسبته 31.67 % أن إدخال إجراءات وأساليب للتسخير مثل حساب التكلفة، هو من مهام الوزارة الوصاية.

لعل أهم نسبة في إجابات هذا السؤال هي نسبة من يرون أن لا فائدة ولا طائل من وراء إدخال واستعمال مثل هذه الأساليب للتسخير في المستشفيات، حيث سجلت نسبة 11.03 % وهي أصغر نسبة، أن انخفاض هذه النسبة يدل على أن أفراد العينة المستجوبة



واعون بأهمية أن تقوم مؤسسات الصحة العمومية بحساب التكاليف، لكنهم على ما ييدو مختلفون في مفهومه وفي من يتوجب عليه أن يقوم بذلك.

المحور الثاني: الموازنات.

تعتبر الموازنات التقديرية أحد أهم الأدوات التي يستعملها مراقب التسيير كما هو معروف. وقد إجراء مسح لأنواع الموازنات الموجودة في المستشفيات فقد خصصنا لهذا الغرض المحور الثاني من الاستمارة. كما حاولنا معرفة مختلف المستويات التي تتواجد فيها الموازنات، إلى جانب ذلك استقصينا عن المسؤول عن الموازنات. وقد جاءت الإجابة كالتالي.

أ- أنواع الموازنات:

من خلال تحليل الإجابات نجد أن أفراد العينة المدروسة انقسموا إلى قسمين تقريبا، حيث أحاب 50.78 % منهم عبارة (بدون إجابة)، وهي العبارة التي يجيب بها أفراد العينة عندما لا يفهمون المعنى من السؤال أو عندما لا تكون لديهم فكرة، هذا ما تم ملاحظته أثناء اللقاءات التي أجريت مع بعض أفراد العينة من مختلف انتماماتهم المهنية. أما الصنف الثاني فيمثل ما نسبته 46.4 % فقد أحابوا باقتراحين آخرين كبدليين عن الموازنات التقديرية والموازنات الحقيقة، وهما: ميزانية التجهيز وميزانية التشغيل وكثيرا ما كتبت الإجابة باللغة الفرنسية من طرف أفراد العينة.

ما هي أنواع الموازنات لديك؟							
أخرى		بدون إجابة		حقيقة		تقديرية	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 46.4	148	% 50.78	162	% 2.82	9	% 0	0



تجدر الإشارة هنا إلى اللبس و الغموض اللذين قد يكونا قد اعتبريا مصطلح الموازنة، فيبدو أن من أجابوا باقترابي ميزانية التجهيز وميزانية التشغيل أنهما لم يكنوا يقصدون الموازنات كأدلة لمراقبة التسيير. وهذا يسمح لنا باستنتاج انتفاء وجود الأداة الثانية من أدوات مراقبة التسيير في المستشفيات.

ب - مستويات تواجد الموازنات:

نلاحظ من خلال النسب الواردة الجدول التالي أن ما نسبته 61.13 % كان ردهم (بدون إجابة) وهي نسبة تذهب في نفس المعنى الذي سبق الإشارة إليه من عدم فهم أو معرفة وربما حتى السماع بمثل هذا المصطلح - الموازنات التقديرية - في مثل هذا النوع من المؤسسات - المستشفيات - أما الذين أجابوا بأن الموازنات تتواجد على مستوى المصالح وهم بنسبة 33.54 %، وكذلك الذين قالوا أن الموازنات هي موجودة على مستوى الوظائف وذلك بنسبة 4.7 % فهم على ما ييدو يقصدون الميزانيتين المعروفتين أي التجهيز و التشغيل .

على أي مستوى توجد الموازنات ؟							
بدون إجابة		مراكز المسؤولية		الوظائف		المصالح	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 61.13	195	% 0.63	2	% 4.7	15	% 33.54	107

ج - المسئول عن الموازنات:

القصد من هذا السؤال هو محاولة معرفة شكل وظيفة مراقبة التسيير داخل المستشفى من خلال معرفة التقسيمات المتبعه في تحديد المسئول عن إعداد الموازنات

من المسئول عن إعداد الموازنات ؟							
بدون إجابة		الوزارة		الإدارة		المصالح	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 26.93	86	% 66.8	213	% 6.27	20	% 0	0



أجاب 213 فردا من العينة المدروسة أي ما نسبته 66.8 % أن الوزارة هي المسئولة عن إعداد الموازنات، ييدو أن اللبس والغموض حول مصطلح الموازنة قد لعب دورا في تكوين الإجابة. أما نسبة من أجابوا بعبارة (بدون إجابة) فقد كانت منطقية وهي 26.93 % ونلاحظ من خلال انخفاض هذه النسبة عن النسبة لنفس العبارة أي (بدون إجابة) في السؤال السابق تأكيدا على الاستنتاج بأن الميزانية هي الموازنة.

د- كيفية الإعداد و المتابعة للموازنات:

جاءت الإجابة على هذين السؤالين متتشابهة من حيث العبارة التي استعملت في الإجابة وهي عبارة (بدون إجابة)، و مختلفة في عدد من اجبوا على السؤالين.

كيف يتم إعداد الموازنات ؟			
النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 100	278	% 100	266

أن نوع الإجابة على هذين السؤالين كما هو مبين في الجدول يبعث على التردد حيال تفسير النتائج. فإلى جانب المعنى الذي تدل عليه العبارة التي استخدماها أفراد العينة في الإجابة والذي اشرنا إليه سابقا والذي نؤكد عليه هنا أيضا، فإننا نضيف عليه تفسيرا آخر وهو أن الجموعة قد فهموا أن السؤالان تقنيان.

هـ-السؤال المفتوح:

تعكس الإجابات المختلفة والتي تم ترتيبها في شكل إجابات رئيسية أن اغلب أفراد العينة يرون أن الموازنات (الميزانيات) هي من اختصاص ومهام الوزارة الوصية وذلك بنسبة 62.07 %. إلى جانب التأكيد على الخلط الذي حصل في التفريق بين المصطلحين كما تدل على ذلك نسبة 31.66 %.



النسبة	العدد	إذا كانت الإجابة كلها بالفني برأيك لماذا ؟
% 31.66	101	1- الموزانات هي نفسها ميزانية التجهيز وميزانية التشغيل
% 6.26	20	2- صعبة التطبيق، لا يمكن تطبيقها
% 62.07	198	3- أمر يخص الوزارة، الوصاية

المحور الثالث: لوحة القيادة.

خصصنا هذا المحور لاستكشاف وجود لوحة القيادة، باعتبارها وسيلة فعالة في متابعة وقيادة تحقيق الأهداف. كما حاولنا أيضاً معرفة مستويات توافق لوحة القيادة. وقد تم التركيز في هذا المحور حول محتوى لوحة القيادة ونوع المعطيات الموجودة فيها، وحرصنا على معرفة الدورة التي تستعمل في جمعها ونشرها.

أ- وجود لوحة القيادة:

أن عدم وجود لوحة قيادة تم تأكيده بنسبة 59.87 %، ويزداد الأمر وضوحاً حول عدم وجود لوحة للقيادة عند جمع النسبتين الذين تمثلان الإجابة بـ (لا) والإجابة بعبارة (بدون إجابة) لتصل بذلك درجة عدم المعرفة بلوحة القيادة إلى نسبة 94.98 %.

هل لديكم لوحة قيادة ؟					
بدون إجابة		لا		نعم	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 35.11	112	% 59.87	191	% 5.01	16

تجدر الإشارة أنه أثناء مقابلتنا لبعض رؤساء المصالح وبعض الإداريين والمسيرين فقد شرح لنا بعضهم أنهم يقومون بإعداد بعض الجداول وبعض النسب في أوقات ومناسبات قليلة ومحروفة كعدد اللقاحات أثناء حملات التلقيح والتطعيم ضد بعض الأمراض، وكذلك إعداد بعض النسب التي تعكس عدد لدغات العقارب وغيرها. وربما هذا ما يفسر وجود نسبة 5.01 %. مما يعتبره بعضهم بمثابة لوحة قيادة. كما هو واضح فإن ما يقصده هؤلاء



يختلف تماماً عن لوحة القيادة. حيث أن أول وأهم مكون لها غير متوفّر وهو الجانب المقدّر.

ب - مستوى تواجد لوحة القيادة:

لم يختلف الذين أجابوا على هذا السؤال بشكل كبير فيما بينهم، حيث أثّمّن أحابوا بنسبة 93.73 % على أثّمّن (بدون إجابة). مما يسمح باستنتاج أن مستويات تواجد لوحة القيادة غير موجودة وبالتالي فإن هذا يعتبر نتيجة منطقية لاستنتاج السؤال الذي قبله

على أي مستوى توجد لوحة القيادة ؟									
بدون إجابة		مصالح الإمداد		المصالح الإدارية		المصالح الطبية والتقنية		المصالح العيادية	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
299	93.73	0	0	0	0	9	2.83	11	3.44

كما أن نسبة من أجابوا أن لوحة القيادة متوفّرة على مستوى المصالح العيادية وهم بنسبة 3.44 %، وكذلك الذين قالوا أن لوحة القيادة متوفّرة على مستوى المصالح التقنية والطبية وهم بنسبة 2.83 % فهم ربّما من تم الإشارة إليهم من الذين يقومون بإعداد بعض الجداول والنسب التي تمثل ما يشبه لوحة القيادة في رأيهما.

ج - محتوى لوحة القيادة ونوع المعطيات والمدورة المتّبعة في جمع لوحة القيادة ونشرها:
كما هو مبين في الجدول أدناه فإن الإجابة على الأسئلة الثلاثة المتعلقة بمحتوى لوحة القيادة مثله مثل الإجابة على كل من نوعية المعلومات التي تحتوي عليها هذه اللوحة وكذلك مدة ودورة التي تتبعها لوحة القيادة، إذا جاءت كل الإجابات باستعمال عباره (بدون إجابة) مما يعني أنه ليست لهؤلاء أي فكرة عن هذه الأسئلة وهو ما يمكن اعتباره كتأييد و تدعيم لما تم استنتاجه سابقاً من عدم استعمال للوحة القيادة في المستشفيات العمومية بالطريقة العلمية الواجب إتباعها.



ما هي الدورية التبعة في لوحة القيادة ؟		ما نوع معطيات لوحة القيادة لديكم ؟		ما هو محتوى لوحة القيادة ؟	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 100	294	% 100	283	% 100	269

أن نوع الإجابة على الأسئلة الثلاثة هذه كما هو مبين في الجدول يجعلنا نتردد حال تفسير النتائج. فإلى جانب المعنى الذي تدل عليه العبارة التي استخدمها أفراد العينة في الإجابة والذي اشرنا إليه سابقاً والذي نؤكد عليه هنا أيضاً، فإننا نبني على احتمال أن أفراد المجموعة قد فهموا أن الأسئلة تقنية وأنها لا تخصهم.

د - السؤال المفتوح:

تبين إجابات السؤال المفتوح أن لوحة القيادة أداة غير معروفة بالنسبة إلى أفراد العينة وذلك بنسبة 65.20 %. كما أن هناك نسبة 30.73 % من المستجوبين يرون أن لوحة القيادة هي من مهام الوزارة الوصية.

النسبة	العدد	إذا كانت الإجابة كلها بالنفي برأكم لماذا ؟
% 65.20	208	1- لوحة القيادة غير معروفة
% 4.07	13	2- صعبة التطبيق، لا يمكن تطبيقها، معقدة
% 30.73	98	3- أمر يخص الوزارة، الوصاية

المحور الرابع: وظيفة مراقبة التسيير.

للوقوف على واقع وجود مراقبة التسيير في المستشفيات العمومية الاستشفائية والجوارية فقد تناولنا في المحور الرابع من استماراة الأسئلة نقطتين، حيث تتطرق الأولى إلى معرفة من يقوم بمراقبة التسيير داخل المستشفيات، في حين يدور التساؤل الثاني حول من يشارك في تحديد أهداف المستشفى.



أ- وظيفة مراقبة التسخير:

قصدنا من هذا السؤال استيضاح حول من يقوم بمراقبة التسخير بشكل عام في المستشفيات العمومية والجوارية. الملفت في إجابات أفراد العينة أنها تجمع كلها على أنه ليس مراقب التسخير هو من يقوم بذلك. تحدّر الإشارة أن العديد من أفراد العينة المدروسة طلبوا شرحاً لمعنى مراقبة التسخير والمهام والدور الذي يقوم به وذلك أثناء العديد من المقابلات التي جمعتنا بهم، وبالرغم من ذلك جاءت إجابتهم بنسبة 93.10% بعبارة (بدون إجابة).

من يقوم بمراقبة التسخير لديكم ؟							
بدون إجابة		مراقب التسخير		الإطارات العليا		الإدارة العليا	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 93.10	297	% 0	0	% 2.51	8	% 4.39	14

ب- المشاركة في تحديد الأهداف:

أجاب ما نسبته 2.82% من المصالح الإدارية هي التي تشارك في تحديد أهداف المؤسسة. وقد جاءت الردود على هذا السؤال بعبارة (بدون إجابة) بنسبة 97.18% وهي نسبة كبيرة جداً.

من يشارك في تحديد أهداف مؤسستكم ؟							
بدون إجابة		مراقب التسخير		المصالح الإدارية		المصالح الطيبة	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
% 97.18	310	% 0	0	% 2.82	9	% 0	0

لا يمكن فهم هذه النسبة الكبيرة إلا من خلال أخذها مع الإجابات التي ذكرها الذين أجابوا على الجزء الثاني من السؤال أي عبارة (آخرون اذكرهم)، فقد أجاب 153 أن الذي يحدد ويشارك في تحديد الأهداف هي مديرية الصحة على مستوى الولايات، في حين أجاب 142 منهم قائلاً أن الأهداف تحدد كذلك على مستوى الوزارة الوصية.



استنتاجات:

من خلال هذه الدراسة المسحية فأنه يمكن القول أن مراقبة التسوير مازالت تفتقد إلى مقومات وجودها في المستشفيات العمومية سواء الاستشفائية منها أو الجوارية. كما أن المعلومات بشأن أدوات المراقبة التسوير مثل حساب سعر التكلفة مثلاً وطرق حساب التكلفة من محاسبة تحليلية ومحاسبة التسوير ونظام الموازنات وكذلك لوحدة القيادة، أن المعلومات بشأن كل هذا قليلة وشحيحة بالرغم من إجراءات الإصلاح المعلنة ومحاولات التطوير الجارية. وعليه فإنه يمكن القول أنه لم تتوفر بعد عدة عوامل ومتضيّفات هامة ورئيسية في مجال التحكم في إدارة المؤسسات الاستشفائية من حيث المبادئ الحديثة في الإدارة العمومية، إلى جانب قلة نظم للمعلومات فعالة.

خاتمة:

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لاستطلاع واقع وجود وتطبيق مراقبة التسوير داخل المستشفيات العمومية الاستشفائية ومؤسسات الصحة الجوارية. وقد حولنا قدر المستطاع الوقوف على الواقع بكل دقة وموضوعية. وقد عرضنا نتائج الشق الأول من الاستماراة واستنتاجاته، ونخاول فيما يلي تقديم بعض المقترنات والتوصيات التي قد تساعد على إرساء نظام مراقبة التسوير في المستشفيات. ومن بينها:

- إيجاد ثقافة جديدة ترمي إلى إدخال مفاهيم جديدة مثل ربط الوسائل بالأهداف وكذلك العمل بما أصبح يعرف بـ (New Public Management)، وعلى المسؤولين في إدارة المستشفيات العمومية تحمل واجب تقديم حسابات عن أنشطتهم وذلك من خلال إعداد وتقديم في الوقت المناسب معلومات دقيقة حول مردودية الأنشطة والبرامج الصحية.

- كما يجب أن تتسم المهام وال اختصاصات وكذلك الأهداف بالوضوح وأن تخضع لبرضا المهنيين.
- التأكد من أن تنفيذ مختلف الوظائف يتم مراقبته من خلال آليات وأدوات مراقبة التسيير الملائمة والتي تسمح بمتابعة وتقديم وتقدير النتائج المتحصل عليها بالمقارنة مع الوسائل المستعملة والأهداف المسطرة.
- وضع رؤيا واضحة لدور كل متدخل سواء كان إداري، طبي أو شبه طبي وتحديد نطاق المسؤولية كل طرف من الأطراف، والتأكد أن الموارد البشرية المخصصة لكل وظيفة تتناسب من حيث المؤهلات والعدد مع المسؤوليات.
- العمل على أن يكون توزيع المهام يساعد على تحقيق الأهداف المحددة لكل وظيفة وأن تكون الوظائف المحددة بالهيكل التنظيمي تعكس بشكل صحيح المهام الموكلة لكل فرد داخل المستشفى. وأن هذا التحديد يمكن من أنجاز الأعمال بشكل متكمال وبالتشاور فيما بين مختلف الأقسام والمراكز المعنية دون تداخل في الصالحيات أو تنازع في المسؤوليات.



نوعية التسيير في المستشفيات: دراسة استكشافية لمدى وجود وتطبيق مراقبة التسيير في المستشفى
أ. مصطفى الباхи

نموذج لاستئمارة المستعملة في الدراسة الميدانية:

نرجو منكم قراءة الأسئلة بعناية ثم وضع علامة (X) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة
محاسبة التكاليف

بدون إجابة لا نعم هل تقومون بحساب سعر التكلفة؟

بدون إجابة المصالح على أي مستوى يتم تحديد التكاليف؟

بدون إجابة محاسبة تسيير ما هي طرق معالجة التكاليف؟

بدون إجابة محسنة تحويلية أخرى انكرها: إذا كانت الإجابة كلها بالفني برأيك لماذا؟

الموازنات

أخرى انكرها بدون إجابة حقيقة تقديرية ما هي أنواع الموازنات لديكم؟

بدون إجابة مراكز الوظائف على أي مستوى توجد الموازنات؟

بدون إجابة المسؤولية بالقوانين بالشكل فردي أخرى انكرها: كيف يتم اعداد الموازنات؟

بدون إجابة الوزارة الادارة من المسئول عن اعداد الموازنات؟

بدون إجابة شهريه فصلية سداسية أخرى انكرها: كيف يتم متابعة الموازنات؟

إذا كانت الإجابة كلها بالفني برأيك لماذا؟

لوحة القيادة

هل لديكم لوحة قيادة؟

بدون إجابة بدون إجابة لا نعم على أي مستوى من المصالح توجد لوحة القيادة؟ المصالح العادية

بدون إجابة الإدارية الطبية التقنية هل تحتوي لوحة القيادة على معلومات لحساب التكاليف؟

بدون إجابة بدون إجابة لا نعم ما هو محتوى لوحة القيادة لديكم؟

بدون إجابة مقتضيات مصروفات موازنات نوع معلومات لوحة القيادة لديكم؟

بدون إجابة بدون إجابة حقيقة أخرى انكرها: ما هي الدورة المتتبعة في لوحة القيادة؟

بدون إجابة شهريه فصلية سودسية إذا كانت الإجابة كلها بالفني برأيك لماذا؟

وظيفة مراقبة التسيير

من يقوم بمراقبة التسيير لديكم؟

بدون إجابة مراقب تسيير الإطارات العليا آخرون انكرهم

من يشارك في تحديد أهداف مؤسساتكم؟

بدون إجابة مراقب تسيير رؤساء المصالح الطبية الإدارية آخرون انكرهم



المراجع:

- 01- اسطيفان رعد، صالح عبد الرزاق، بطرس ناصر، 1998 "إدارة المستشفيات" ، دار التقني للطباعة والنشر، بغداد.
- 02- الباхи مصطفى (2009)، "قياس الأداء التنظيمي في المؤسسات الخدمية، الأبعاد والمؤشرات" بحث مقدم لملتقى، أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10 - 11 نوفمبر ميسيلة،الجزائر، ص 390 – 399.
- 03- بوخم خالد الدين (2000)، "التصرف بالمستشفيات العمومية واللامركزية" بحث مقدم لملتقى، استقلالية المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة، 23 – 24 أكتوبر، تونس.
- 04- جلة سليم بطرس (2007) " إدارة المستشفيات والمراکز الصحية" ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- 05- زهران مصر (2007) (" إدارة المستشفيات والرعاية الصحية" ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
- 06- سيد محمد جاد الرب (أ) (2008) ("الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات الصحية" ، مطبعة العشري، القاهرة.
- 07- سيد محمد جاد الرب (ب) (1997) (" إدارة المنظمات الصحية والطبية منهج متكملا في إطار المفاهيم الإدارية الحديثة" ، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 08- غنيم احمد محمد،(2006) " إدارة المستشفيات رؤية معاصرة" ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،المنصورة.
- 09- Alcouffe S., Berland N., Levant Y. (2008 a), "Succès et échec d'un outil de gestion. Le cas de la naissance des budgets et de la gestion sans budget", Revue Française de Gestion, Volume 34, n°188-189, p.291-306.
- 10- Alcouffe S., Guéridi Z. (2008 b), "Le rôle des canaux de communication et des caractéristiques perçues de l'innovation dans le processus d'adoption de la comptabilité par activités (méthode ABC)", Comptabilité, Contrôle, Audit, Tome 14, p.39-66.
- 11- Alcouffe, Simon (2010 a) "La diffusion et l'adoption des innovations en contrôle de gestion: Le cas de la comptabilité par activités (Activity-Based Costing) en France" , Editions universitaires européennes, juillet.
- 12- Alcouffe, Simon (2010 b) "Les concepts de coûts et les paramètres de conception d'un système de coûts" , Pearson Education France : 141-159, avril.
- 13- Alvarez F., (2000)," Le contrôle de gestion en milieu hospitalier : une réponse à l'émergence de risques organisationnels.CREFIGE, Université Paris-Dauphine.



- 14- Bancel -Charensol L., Jougleux M..(1998)," De la valeur dans les services", Actes des 14e journées nationales des IAE, Nantes, tome, p. 459-474.
- 15- Bonafini P., C. Renault, (2004) " Le management des hôpitaux français: palliatif ou curatif ? " Revue Management International, vol.9 n°1, pp. 1-11.
- 16- Bonafini P.,(2002)," Réseaux de soins: réforme ou révolution "Revue Politiques et Management Public, n°2 vol. 20, juin, pp. 1-22.
- 17- Bonafini P.,(2005 a)."Le management des établissements hospitaliers: des illusions aux réalités ", in : Trente ans de réformes de l'état. et après ? La casse F., Verrier P.E. dir., Dunod, pp. 149- 161.
- 18- Bonafini P..(2005 b)." Quel management pour les réseaux ? Le cas de la cancérologie ", Journal d'Economie Médicale. vol. 22 n° 7- 8. pp. 381-391.
- 19- Bouquin H."Le contrôle de gestion", Presses Universitaires de France.Collection Gestion, 6^{ème} édition. Paris.2004.
- 20- Coulomb A. Bousquet F..(2007)."Performance,incitation et gestion publique" , Complément A. La documentation Française.Paris.p72.
- 21- Ducrocq C.. Gervais M.. Herriau C. (2001)."Le suivi de la qualité et des coûts dans les entreprises de services :une enquête sur les outils employés par les départements de contrôle de gestion", Finance Contrôle Stratégie.vol. 4. n° 3, septembre, pp.89-121.
- 22- Garrot T..(1995)." Le management des activités en milieu hospitalier", Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion.IAE. Université de Nice Sophia-Antipolis.
- 23- Gauthier P.-H.. Grenon A.. Pinson G.. Rameau E..(1979)." Le contrôle de gestion à l'hôpital. Dunod.
- 24- Holcman R.. (2002)."Quelle spécificité de l'organisation du travail dans les services de soins ? ".Gestions hospitalières. n° 421, décembre, p. 785-794.
- 25- Loning H.. et all.(2003)."Le contrôle de gestion Organisation et mise en œuvre", Dunod. Paris.
- 26- Lorino P..(1997)." Méthodes et pratiques de la performance", Les Editions d'Organisation.
- 27- Malleret V..(1998)." Le contrôle de gestion des services ", in H. Löning, Y. Pesqueux. Le contrôle de gestion. Dunod.
- 28- Masse M. C..(1996) " Le contrôle de gestion dans un hôpital public : un modèle de transactions diagonales ",Comptabilité - Contrôle Audit. Tome 2, Volume 1, mars, pp. 21-43.
- 29- Mintzberg henri.(1982) " Structure et dynamique des organisations", Paris – Montréal . Edition d'Organisation. Agence d'Acr.
- 30- Nobre Thierry.(1999 a)." Performance et pouvoir à l'hôpital "Politique et management public , Vol 13, n°3, septembre.



- 31- Nobre Thierry.(1999 b)." Valeur et pouvoir à l'hôpital ", Revue des soins infirmiers. Masson, n°639. Octobre.
- 32- Nobre Thierry.(2001a). Méthodes et outils du contrôle de gestion dans les PME.Finance Contrôle Stratégie. Volume 4, N° 2, juin, p. 119 - 148.
- 33- Nobre Thierry.(2001b)." Management hospitalier : du contrôle externe au pilotage. apport et adaptabilité du Tableau de Bord Prospectif ".Comptabilité.Contrôle.Audit. Tome 7,Volume 2
- 34- Nobre Thierry.(2002)." Le tableau de bord prospectif à l'hôpital "Revue de gestion hospitalière. Mars
- 35- Nobre Thierry.(2006) " L'introduction de nouveaux outils de contrôle de gestion dans les services cliniques : le cas de l'expérimentation de l'ABC dans un service de pédiatrie ", Journal d'économie médicale. mai-juillet.Vol. 24 – N° 3-4, p. 145-156.
- 36- Tabchoury P..(2009)."La fonction de contrôle de gestion à l'hôpital".Human & Health; N°6 .January. Accounting Organizational Society,Vol.20.N°3,pp93-109.